الحواجز النحوية

د/ عبد الرحمن بن محمود الشنقيطي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعامل النحاة مع البناء الداخلي للكلمة أو الجملة وفق آليَّةٍ منضبطة متكاملة متناسقة تؤدي إلى استقرار هذا البناء.

فعلى مستوى الكلمة نظروا إلى أهمية اشتراط مجيء حواجز داخل بنية الكلمة؛ لكيلا يؤدي تلاقي الحروف والحركات إلى ما يزعزع هذا الاستقرار؛ كثقل توالي الأمثال، واجتماع مالا يمكن اجتماعه. كما أنهم نظروا في أهمية منع الحواجز، إذا كانت معيقة لبعض الإجراءات؛ كالإدغام مثلاً.

وعلى مستوى الجملة – وفي ضوء نظرية العامل – نظروا إلى سريان عمل العامل في الجملة وفق حدود إعماله؛ إذا لم تكن هناك حواجز أو معوّقات لهذا العمل. ونظراً لمرونة الجملة العربية، وجواز التقديم والتأخير فيها أُتيح للعامل سريان عمله في الجملة في اتجاهين متعاكسين؛ أي أن يعمل فيما قبله، كما يعمل بعده، وإن كان الأصل أن يعمل السابق في اللاحق، أي في اتجاه واحد؛ بناء على تسلسل بناء الجملة.

وجاءت الحواجز النحوية وفق سريان هذا العمل؛ لدعم استقرار الجملة: معنى ولفظاً.

وهذه الحواجز منها ما هو (صلب) لا يقبل الاختراق، فيحجز العامل في اتجاهيه المذكورين؛ فيمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله، كما يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده. وهناك حواجز أضعف؛ إذ اقتصر حجزها للعمل في اتجاه واحد، وهي على نوعين: مالا يعمل ما بعده فيما قبله، ومالا يعمل ما قبله فيما بعده.

كما أن النحاة نظروا في أهمية منع الحواجز –في إطار الجملة –وعدم الاعتداد بها، إذا اقتضى الحكم النحوي ذلك؛ والهدف في مجمله هو تحقيق التوازن والاستقرار، سواء على مستوى الكلمة أو الجملة.

ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث، الذي لم أقف على دراسة سابقة فيه، وكان بناؤه على سبعة مباحث، متلوّةً بخاتمة للنتائج العامة ومعتمداً المنهج الوصفيّ التحليليّ.

سائلا من المولى الكريم الإعانة والتوفيق.

الحواجز في إطار بنية الكلمة

يمكن الإشارة إلى تعامل النحاة مع الحواجز في إطار بنية الكلمة -وهو موضوع طويل -من خلال النقاط المختصرة الآتية:

أولاً: نصّ النحاة أنّ في بنية الكلمة حواجز حصينة، وأخرى غير حصينة، واتفقوا على أن السكون حاجز غير حصين، والحركة حاجز حصين [١]. وفرّعوا عليه العديد من الأحكام. [٢] وللسيرافي في هذا تفصيل؛ فجعل الحواجز الحصينة على درجتين: متوسطة، وقوية [٣]. وألحقوا بالحواجز غير الحصينة حروف المد واللين؛ لضعفها لا يعتدُّ بها حاجزاً حصيناً [٤].

وكذا الحركة إذا كانت من جنس حرف المد لا يعتدُّ بها حاجزة، كما قرره أبو علي [٥]. وقاس ابن الخشاب (الميم) على حروف المدّ في عدم الاعتداد بها حاجزاً حصيناً، لما فيها من الغنة [٦]. وتفصيل جميع هذا يطول.

ثانياً: منعوا التقاء الواوين في الكلمة إذا لم يكن بينهما حاجز حصين؛ وبناء عليه نصّوا على قلب (الواو) الثانية همزة في صيغ الجمع: فواعل، فعاول، فعاعل، كما نصّ عليه سيبويه وغيره [٧].

ثالثاً: منعوا توالي أربعة متحركات ليس بينها حاجز لفظاً أو تقديراً [٨]؛ ولذا بنوا الماضي على السكون -خلافاً لأصل بنائه على الفتح -عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة [٩]. وبه عُلِّل بناء المضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة[١٠]. مع ملاحظة أن السكون -هنا -حاجز معتبر؛ لأنه مغاير للحركة، وبه يحصل الفرار من اجتماع المتحركات، وإن كان في أصله غير حصين. فتأمَّل.

رابعاً: كرهوا توالي الأمثال في الكلمة مع الحاجز، وهم بدونه أشد نفاراً وأكثر كراهة، وفيها تفصيل يطول [١١].

---

(١) الكتاب : ٤ / ١٩٦ ، ٣٣٥ ، التعليقة : ٤ / ٣٨ ، شرح التصريف للثمانيني : ٤٥١ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢٦٥/١ ، التعليقة : ٤ / ٣٨ ، المنصف ، ٥٤ ، الحلل : ٣٧ .
(٣) ينظر : شرح السيرافي : ٥ / ٦٧ ، ٤٥٣ .
(٤) التعليقة : ٣ / ٢٠٥ ، ٤ / ٣٨ .
(٥) السابق .
(٦) المرتجل لابن الخشاب : ٣٣٢ .
(٧) الكتاب: ٤ / ٣٥٧، ٣٧٠، الأصول: ٣ / ٢٨٨ ـ٢٩٠، الخصائص: ٢١٠/١، شرح السيرافي: ٥ / ٢٦١.
(٨) الكتاب : ٤ / ١٩٢ ، ٢٨٩ .
(٩) الكتاب : ٢ / ٣٥٠ ـ ٣٥١ .
(١٠) المرتجل : ٣٨ .
(١١) ينظر : شرح السيرافي : ٥ / ٤٥٨ ، شرح التصريف للثمانيني : ٤٥١ .

خامساً: استلزموا الخروج من الكسر إلى الضم وليس بينهما حاجز حصين [١]؛ وفرعوا عليه أحكاماً، منها:

أ) أسقطوا بناء واحداً من أبنية الثلاثي الاثني عشر، وهو: (فِعُل)، ورفضوا بناء الكلمة عليه؛ لأن الكسرة والضمة ليس بينهما حاجز [٢].

ب) رفضوا بناء (فِعْلُل) من أبنية الرباعي؛ لأن الحاجز الذي بين الكسر والضم: السكون. والسكون حاجز غير حصين، وغير معتدٍّ به. وحكموا على ما جاء على هذا البناء بالشذوذ [٣].

جـ) ومنه ضمُّهم لهمزة الوصل، كما قال ابن جني: «إن كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً ضُمّت همزة الوصل؛ كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف، فكأنه لا حاجز فيهما» [٤]. وإليه أشار المبرد [٥].

سادساً: احتج البصريون بأنّ (أشياء) على وزن (لفعاء)، وحصل فيها قلب مكاني؛ لاستثقال اجتماع الهمزتين وليس بينهما حاجز حصين، ورأي الكوفيين اعتبر الحاجز من وجه آخر، كما أورده ابن الأنباري [٦].

سابعاً: نصَّ سيبويه وغيره على أن شرط الإدغام ألاّ يكون بين الحرفين حاجز[٧]. وبنى عليه ابن جني قوله: «فمما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها حاجزة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: المِلَل ... فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام ...» [٨].

ثامناً: علّق السيرافي على قول سيبويه: «وقد يقلُّ ما هو أخف ...» بأنَّ اجتماع الحرفين من جنس واحد وليس بينهما حرف حاجز هو الأكثر مع كونه هو الأثقل[٩].

تاسعاً: الحاجز في باب الإمالة قد يُعتدُّ به وقد لا يعتدُّ، كما وضّحه السيرافي، وإيراده يطول

---

(١) المقتضب ١ / ٨١ ، شرح السيرافي : ٥ / ٢٢٤ .
(٢) الخصائص : ١ / ٦٩ .
(٣) السابق .
(٤) المنصف : ٥٤ .
(٥) المقتضب : ١ / ٨١ .
(٦) الإنصاف : ٢ / ٦٧١ .
(٧) الكتاب: ٥٣١/٣، ٤٤٢/٤، وينظر: شرح السيرافي: ٥ / ٦٧، ٤٥٣ ، شرح التصريف للثمانيني : ٤٥١ .
(٨) الخصائص : ٢ / ٣٢٤ .
(٩) شرح السيرافي : ٣٧٩/٥

[١].

عاشراً: هناك حواجز مفترضة -في بنية الكلمة -أشار إليها سيبويه عند حديثه عن نون «مِنْتِن» [٢]. والتفصيل يطول.

الحادي عشر: نصّوا على أنه «لا يجوز أن يُعلَّ حرفان متلاصقان من غير حاجز بينهما ...» [٣].

الحواجز المتفق عليها

أولاً: أدوات الاستفهام: جميع أدوات الاستفهام من الحواجز النحوية المتفق عليها [٤]؛ إذ نصّوا على امتناع أن يعمل فيها ما قبلها [٥]، وكذا منع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها [٦]؛ ولذا لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلغى، كما نصّ عليه المبرد [٧]. واتفقوا على عدّ أدوات الاستفهام من المعلِّقات التي تحجز العمل عن الأفعال القلبية في باب (ظن) [٨]، ويرد على هذا إشكال، وهو تعليق الاستفهام لأفعال اليقين ؟! وأجيب عنه بأن الاستفهام هنا خارج عن حقيقته، كما نصّ عليه سيبويه وغيره [٩]؛ ولذا لا يكون للاستفهام هنا جواب؛ بخلاف الاستفهام الذي لم يعلِّق هذه الأفعال [١٠].

تتمة: ألحق أبو علي الصّلة بهذا الحكم، حيث قال: «ألا ترى أن ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبله الصلة؛ في أنه لا يعمل في الصلة، كما لا يعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيّز الاستفهام [١١].

ثانياً: إن وأخواتها: أيضاً اتفقوا على إدراج «إنّ وأخواتها ضمن الحواجز المتفق على وقفها لسريان العمل، وتخطي العامل، فمنعوا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما نص عليه غير واحد من

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ٥ / ٤٥٣ ـ ٤٥٥ ، الأصول : ٣ / ١٦٤ ـ ١٦٦ .
(٢) الكتاب : ٤ / ١٩٧ .
(٣) شرح التصريف للثمانيني : ٤١٩ ، وينظر : الرضي على الشافية ٣ / ٩٣ .
(٤) ينظر: الكتاب :١/ ١٢٧ ، أمالي ابن الشجري: ١ / ٢٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٠٥ ، ٣٦٩، الرضي على الكافية : ٢ / ٢٨٣ ، ابن يعيش : ٧ / ١١٣ ، المقتصد: ١ / ٢٢٥ .
(٥) معاني الفراء : ١ / ١٤٢ ، ٢ / ٣٧٦ ، معاني الزجاج : ٣ / ١٠ ، البصريات : ١ / ٥٤٣ ، إعراب النحاس : ٣ / ١٩٦ ، الدر المصون : ٢ / ٣٢٢ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٥٤ ، التخمير شرح المفصل : ٢ / ٢٠٩ .
(٧) المقتضب : ٣ / ٢٩٧ .
(٨) معاني الفراء: ١ / ٤٦، ١٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣١٩ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٢٨٢ ، المرتجل لابن الخشاب : ١٥٢ .
(٩) الكتاب : ١ / ١٢٠ ، البحر المحيط : ٧ / ٤٥ ـ ٤٨ ، دراسات عضيمة : ٣ / ٢٨٠ .
(١٠) منهج السالك لأبي حيان : ٩٥ ـ ٩٦ ، المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) : ١ / ٣٨٤ – ٣٨٥.
(١١) الحجة : ٦ / ١٣٥ ، البصريات : ٢ / ٩٠٣

النحاة [١]، وكذا نصّوا على عدم عمل ما قبلها فيما بعدها مما هو داخل في إطار الجملة الاسمية الداخلة عليها [٢]. وأدرجوها ضمن المعلقات [٣] واستثنوا من هذا الحكم «أنّ» مفتوحة الهمزة فأخرجوها من الحواجز [٤]، وفتحوا المجال لتخطي العامل معها [٥]. مع احتفاظهم لها بجزء من حق بقية أخواتها، وهو عدم تقديم شيء من معمولاتها عليها [٦]؛ إذ منع التقديم حاجز كمنع تخطي العامل. وللسهيلي كلام طويل في بيان وجه هذا الاستثناء مع «أنّ» يطول إيراده [٧].

ونصّ ابن جني على أنّ «من إصلاح اللفظ قولهم: كأنّ زيداً عمرو، اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه «إنّ» ... ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه أول الكلام ... فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر «إنّ» لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها» [٨].

تتمة: ذهب المبرد وابن درستويه إلى أن ما بعد «إن» يعمل فيما قبلها مع «أمّا» خاصة [٩]. ورجع عن هذا الرأي المبرد، قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه [١٠].

ثالثاً: لام الابتداء: قال المبرد: «لام الابتداء تقطع ما دخلت عليه مما قبلها» [١١]، وهي من الحواجز المتفق عليها [١٢]؛ ولذا عدُّوها ضمن المعلقات اتفاقا [١٣]، وأيضاً منعت من نصب الاسم الاشتغال؛ لأن ما بعد هذه اللام لا يعمل فيما قبلها [١٤]. وأيضاً حجزت العمل في الاتجاه المقابل؛ من ذلك ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ *إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[١٥] في أن العامل في «إذ» فعل مضمر، ولا يجوز أن يكون العامل ما في «الشيعة» من معنى الفعل؛ لأن ما قبل هذه

(١) الكتاب: ٣ / ١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٦٤ ، النكت للأعلم : ١ / ١٠٠، الرضي على الكافية : ٣٤٥/٢ ، حاشية الصبان : ١ / ٢٧٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٧٤٩ ، ابن يعيش : ١ / ١٠٣ ، المقتصد : ١ / ٤٤٧ .
(٣) ينظر : معاني الفراء : ١ / ٤١٥ ، حاشية الصبان علي الأشموني : ٢ / ٣١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٦١ ، شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، التعليقة : ١ / ٢٥٣ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٣٤٧ ، ٤ / ١٦٠ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣١ ، أمالي ابن الحاجب : ٣ / ٧٦ ، الأصول : ١ / ٢٦٥ .
(٦) الأصول : ١ / ٢٣١ ، شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢١٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣٩ ، المساعد لابن عقيل : ١ / ٣٠٩ .
(٧) نتائج الفكر : ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وينظر : بدائع الفوائد لابن القيم : ٢ / ٦٩ .
(٨) الخصائص : ١ / ٣١٧ .
(٩) شرح السيرافي : ٥ / ١٦٤ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١١ ، ٣ / ١٣٢ .
(١٠) التذييل والتكميل : ١٦ / ٢٨٣ .
(١١) المقتضب : ٢ / ٣٣٤ .
(١٢) التعليقة : ٢ / ٢٦١ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٣٥٥ ، المغني : ١ / ٢٣٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٠٢.
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٨ ، ١٣٨ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٢٧٩ .
(١٤) إعراب النحاس: ٢٥٣/١، ٤٧٤/٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢ / ٦١٦، ابن الناظم على الألفية: ٢٣٨.
(١٥) الصافات : ٨٣ .

«اللام» لا يعمل فيما بعدها [١].

رابعاً: رُبَّ: هذا الحرف –من بين جميع حروف الجر– حاجز نحوي متفق عليه[٢]، حكى عليه الإجماع ابن عصفور [٣]. وما نسبه أبو حيان للأخفش من جواز وقوعها خبراً لـــ «أنَّ» و«أنْ» [٤]، غير معتدٍّ به [٥].

ولكونها من الحواجز نصّوا على منع أن يسبقها متعلّقها [٦]، أو أنها لا تتعلّق بشيء كما نص عليه الدسوقي [٧].

قال الدماميني: «ومن ذلك قولهم: «رب صالح لقيته» لا يجوز تقدير الناصب مقدماً ...» [٨] فهي حاجزة لتخطي العامل في الاتجاهين [٩].

خامساً: حروف الاستفتاح والعرض والتنبيه: الحرفان: «ألا» و«أما» يكونان للاستفتاح والعرض، وأيضاً يكونان للتنبيه، ويضاف لحروف التنبيه الحرف «ها»[١٠]. وهذه الحروف حواجز غير منازع فيها [١١]، باستثناء «ها» التنبيه الداخلة على اسم الإشارة [١٢]؛ لأن العامل يتخطاها، كما في قولك: «مررت بهذا»، كما نصّ عليه الأشموني وغيره [١٣].

سادساً: «ما» التعجبية: ووجه كونها حاجزاً نحوياً، أنه لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب – عليها –من منصوب أو مجرور، فلا يجوز: زيداً ما أحسن [١٤].

وعلى هذا اتفاق النحاة [١٥].

وبغض النظر عن العلة في هذا، هل هو الجريان مجرى المثل في عدم التغيير [١]، أو لزومها

---

(١) البحر المحيط : ٧ / ٣٦٥ .
(٢) الأصول : ١ / ٤٠٨ ، ٤١٧ ، أمالي السهيلي : ٧٠ ، ابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، المغني : ١ / ١٣٦ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠ .
(٤) منهج السالك لأبي حيان : ٢٦٠ .
(٥) تذكرة النحاة لأبي حيان : ٥ ـ ٩ ، الارتشاف : ٢ / ٤٦١ ، حاشية الصبان : ٢ / ٢٣٦ .
(٦) المغني : ٢ / ٣٦١ ، همع الهوامع : ٤ / ١٨٥ .
(٧) حاشية الدسوقي على المغني : ٢ / ٩٤ .
(٨) حاشية الدماميني على المغني : ١ / ٢٧٧ .
(٩) ينظر : الرضي على الكافية : ٢ / ٣٣١ ـ ٣٣٢ ، النكت للأعلم : ١ / ١١٤ .
(١٠) الارتشاف : ٣ / ٢٥٩ ،
(١١) ينظر: الرضي على الكافية: ٩٧/١، تعليق الفرائد: ٢٨٠/٤، التصريح: ٢١٥/١، حاشية الصبان: ٢٧٩/١.
(١٢) شرح الكافية لابن الحاجب: ٧٧٣، الرضي على الكافية: ٣٨١/٢، حاشية الدسوقي على المغني: ١٠٣/٢.
(١٣) الأشموني على الألفية : ١ / ١٧٨ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٢٠ .
(١٤) المقرب لابن عصفور : ١ / ٨٥ ، منهج السالك لأبي حيان : ٣٨٠ ، التخمير : ٣ / ٣٣١ .
(١٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٣٥٢، الرضي على الكافية : ٢ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢ / ٣٩ .

التصدر [٢]، إذ نتيجة الخلاف واحدة في عدّها من الحواجز. ومما يدل على عدّها من الحواجز الحكم بقياس جواز زيادة (كان) إذا وقعت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب [٣]؛ إذ لا مجال في تخطي (كان) بالعمل لـــ «ما».

الحواجز المعتمدة عند الجمهور

أولاً: أدوات الشرط: عدّ جمهور البصريين أدوات الشرط من الحواجز النحوية التي لا تقبل أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها [١]. وخالف في هذا الكوفيون ومعهم الأخفش والمبرد [٢]، والزمخشري في أحد قوليه [٣]. وللفراء في (معانيه) نصٌّ يفيد موافقة جمهور البصريين، ونصَّان مع الكوفيين [٤]. وينبني على هذا الخلاف الخلاف في تقديم فعل الشرط أو جوابه على الأداة [٥]، وكذا معمول أحدهما [٦]. وأيضاً بطلان عمل هذه الأدوات إذا تقدمها عامل [٧]، باستثناء الجار الذي له خصوصية مُبيَّنة في المبحث السابع. وأما دخول النواسخ عليها فهو مُقيَّدٌ بالضرورة، مع احتفاظها بحقها في عدم تخطيها بالعمل [٨].

فرع: للنحاة تعامل خاص مع «أمّا»، فهي أداة غريبة نابت مناب أداة الشرط وفعله [٩]؛ ولذا جوّزوا للعوامل أن تتخطاها [١٠]، وانضمَّ إلى جواز هذا التخطي بعض البصريين الذين عدُّوا أداة الشرط حاجزاً نحوياً [١١].

ثانياً: (ما) النافية: (ما) النافية حاجز نحوي متفق عليه عند البصريين [١٢]، ومعهم الفراء [١٣]. ولها

---

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ : ١ / ١٣٨ ـ ١٣٩ ، الارتشاف : ٣ / ٣٨ .
(٢) التصريح : ١ / ١٧٣ ـ ١٧٤ ، حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢ / ١٣٣ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٣ ، أوضح المسالك : ٨٣ ، ابن عقيل على الألفية : ١ / ١٣٤ .
(١) الأصول : ٢ / ١٦٢ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٨ ، ابن يعيش : ٩ / ٧ ، الرضي : ١ / ١٦٩ ، المغني : ٢ / ٥٤٥ ، الارتشاف : ٢ / ٥٥٨ .
(٢) الإنصاف : م (٨٧) ، ائتلاف النصرة : ١٣٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦١١ ، المساعد : ٣ / ١٦٣ ، الأشموني : ٤ / ١٥ ، الدر المصون : ٣ / ٥٩ .
(٣) المفصل : ٣٢٢ ، الكشاف : ٢ / ٣١١ ، ٣٦٠ .
(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٠٦ ، وأيضاً : ١ / ١٨٤ ، ٢ / ٢٠٢ ، وينظر : تمهيد القواعد : ٩ / ٤٣٦٦ .
(٥) ينظر : الروض الأنف : ٢ / ٢١٧ ، الارتشاف : ٢ / ٥٥٨ ، حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢ / ١٢٢ .
(٦) الأصول : ٢ / ٢٣٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦٠٠ ، حاشية الصبان : ٤ / ١٥ .
(٧) النكت : ١ / ٧٣٤ ، المقرب لابن عصفور : ١ / ٢٧٧ ، المقتصد : ٢ / ١١١٠ .
(٨) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠١ ، الرضي : ١ / ١٠٢ ، المغني : ١ / ٣٧ .
(٩) الكتاب : ٢ / ٣١٢ ، ٤ / ٢٣٥ ، شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٥٢ ، المرادي على الألفية : ٤ / ٢٨٤ ، تمهيد القواعد : ٥ / ٢٢٧١ .
(١٠) الخصائص : ١ / ٣١٢ ، التصريح : ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ٢٦٢ ، التخمير : ٤ / ١٥٣ ، حاشية الدماميني على المغني : ١ / ١٢٦ ، التذييل : ١٦ / ٢٣ .
(١١) ينظر: التعليقة: ٢٠٩/١، النكت: ٤١١/١، الرضي: ٤٠٠/٢، الأشموني: ٤/ ٤٩، المساعد : ٣ / ٢٣٦ .
(١٢) الأصول: ١ / ٩٤، ٢ / ٢٣٥، إعراب النحاس : ٤ / ٢٨١ ، الرضي : ١ / ١٢٥ ، الإنصاف : ١ / ١٤٠.
(١٣) ينظر : ابن يعيش : ٧ / ١١٣ ، التصريح : ١ / ١٨٩ ، الارتشاف : ٢ / ١٠٦ .

هذه الخصوصية دون بقية حروف النفي [١]. وقيَّد ابن هشام تخطي الجار لها بالضرورة [٢]. وسيأتي بمشيئة الله بيان خصوصية الجار في اختراق الحواجز. وألحق النحاة بـــ (ما) النافية: (قلَّ، وقلّما، وأقلّ»؛ إذ عدّوا هذه الألفاظ الثلاثة حاجزاً نحويًا لا يقبل تخطي العوامل، مثل «ما» النافية

ثالثاً: «كم» من كنايات العدد: «كم» بنوعيها -خبرية أو استفهامية -حاجز نحوي معتمد [١].

أما «كم» الاستفهامية فهي مما اتُّفق على كونها حاجزاً نحويا؛ شأنها شأن بقية أدوات الاستفهام [٢] وأما «كم» الخبرية فهي حاجز نحويٌّ عند جمهور النحاة، فمنعوا تخطي العوامل لها [٣]. وحجة الجمهور في هذا هي الحمل على «رُبَّ»؛ من باب الحمل على النفيض [٤]. وقيل لمضارعتها لأختها الاستفهامية [٥]. وعُزي للكوفيين عدم الاعتداد بـــ «كم» الخبرية حاجزاً نحوياً [٦]. ونُسب أيضاً للأخفش [٧]. ونُقل هذا الرأي عن الفراء خاصة [٨].

وبنى الفراء عليه الحكم بتخطي العامل لها في غير موطن من الإعراب [٩]. ووجه عدم الاعتداد عندهم هو حملها على معنى «كثير» التي تتخطاها العوامل [١٠].

رابعاً: «كأيِّن» من كنايات العدد: عدّ جمهور النحاة «كأيِّن» حاجزاً نحويا، بخلاف أختها «كذا» [١١].

قال ابن مالك: «وانفردت «كأين» بموافقة «كم» ... فلا يعمل فيها ما قبلها، بخلاف «كذا» فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها» [١٢] ووجه كون «كأين» من الحواجز هو مشابهتها لـــ «كم» الخبرية في معنى التكثير [١٣].

---

(١) الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٧ ، شرح إظهار الأسرار : ٢٠٢ .
(٢) المغني : ١ / ٩٨ ، ٣١٧ ، وينظر : حاشية الدسوقي على المغني : ١ / ١٠٥ ، ٣١٦ .
(١) إعراب النحاس : ٢ / ٥٦ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ٢١٣ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠ ، المغني : ١ / ٣٠٠ ، الارتشاف : ١ / ٣٨١ .
(٣) الأصول : ١ / ٣١٦ ، معاني الزجاج : ٥ / ٢٨٥ ، المسائل المنثورة : ٧٦ ، النكت : ١ / ١١٤ ، ٥٢٦ .
(٤) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٨، المرتجل: ١٧٧، شرح التسهيل لابن مالك: ٤٢٢/٢، شرح اللمع للعكبري: ٤٢٧/٢.
(٥) رصف المباني : ١٩١ ، الدر المصون : ٣ / ٢٧٢ .
(٦) أمالي ابن الحاجب : ١ / ١٢٥ ، شرح الوافية لابن الحاجب : ٢٩٨ ، الكناش في النحو : ١٥٣ .
(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠ ، ٣٣٨ ، المقرب : ١ / ٣١٣ .
(٨) إعراب النحاس : ٣ / ٢٩٨ ، الخضري على ابن عقيل : ٢ / ١٤٢ ، دراسات عضيمة : ٢ / ٤٠٧.
(٩) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٣٣ ، ٣٧٦ ، وينظر : معاني النحاس : ٢ / ٣٩٢ ، ٣ / ٢٩٨ .
(١٠) تعليق الفرائد : ٣ / ١٦١ ، الارتشاف : ١ / ٣٨١ ، الدر المصون : ٥ / ٤٨٢ ، حاشية الصبان : ٤ / ٨٣
(١١) المغني : ١ / ١٨٦ ، ابن الناظم : ٧٤٥ ، الأشموني : ٤ / ٨٥ ، التصريح : ٢ / ٢٨١ .
(١٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٢٣ ، شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧١٢ ، وينظر : المساعد : ٢ / ١١٦ .
(١٣) الارتشاف : ١ / ٣٨٥ ، حاشية الدسوقي على المغني : ١ / ١٩٨ ، حاشية الأمير علي المغني : ١ / ١٥٩ .

هذا هو تعليل الجمهور، ويرد عليه إشكال منع أختها «كذا»؛ إذ الجميع بمعنى واحد [١].

ولم أقف على سبب لهذا المنع فيما وقفت عليه من كلام النحاة الذين لم يستوقفهم هذا الإشكال، بل اكتفوا بتقرير الحكم فقط، وخاصة ابن هشام الذي أفرد لها رسالة مستقلة (فوح الشذا بمسألة كذا) [١]. ولا أدري هل يمكنني أن أوجّه هذا الاستثناء كثرة العطف معها، أو إلى خصوصية في «كأين»؛ من حيث تركبها من «أي» الاستفهامية؛ حملاً على أدوات الاستفهام ؟!

وحملها سيبويه على معنى «رب» [٢]، والإشكال في هذا الحمل لا زال قائماً كسابقه.

خامساً: ليس: نسب أبو حيان للكسائي والفراء عدّهما «ليس» من الحواجز؛ لأنها عندهم حرف معنى؛ قياساً على الاستفهام [٣]. وهذا مبني على مسألة خلافية واسعة في كتب النحو، وهي تقديم خبر «ليس» عليها. فجمهور البصريين على جواز التقديم. وذهب الكوفيون وبعض البصريين –مثل: المبرد وابن السراج –إلى منع ذلك[٤]. واختلف النقل عن سيبويه [٥]. والظاهر أنه يجوِّز التقديم؛ لأنه أجاز في كتابه: «أزيداً لست مثله» [٦]. والجواز هو ما ذهب إليه الفارسي –في أحد رأييه –والشلوبين، وصححه ابن الحاجب وصدر الأفاضل [٧]. واختار ابن مالك المنع ومعه الكثير من المتأخرين، وصحح هذا القول ابن بابشاذ [٨]. والحاصل أن هذه المسألة طويلة جداً، والوصول فيها إلى عدّ «ليس» من الحواجز عسير، ولم أوردها في المبحث الذي يليه مع الآراء الشاذة؛ لكثرة القائلين بها؛ فأوردتها هنا على علاّتها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

الحواجز المشروطة

ووجه الاشتراط فيها؛ أنها حواجز لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فقط؛ أي أن ما قبلها يصح أن يعمل فيما بعدها. وهي أضعف من الحواجز السابقة؛ لأنّها حاجزة في اتجاه واحد، خلافاً للحواجز السابقة التي تحجز العمل في اتجاهين؛ أي ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما لا يعمل ما قبلها فيما بعدها. وأهم هذه الحواجز:

---

(١) الدر المصون : ٢ / ٢٢٤ ، حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢ / ١٤٢ .
(١) أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر : ٤ / ٢٨١ - ٣٠٦ .
(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٨ ، وينظر : التعليقة : ١ / ٣١٤ .
(٣) تذكرة النحاة : ٧٣٠ .
(٤) الإنصاف م (١٨) ، ائتلاف النصرة : ١٢٣ - ١٢٤ ، التبيين : ٣١٥ - ٣٢٣ ، الإيضاح : ٢ / ٨٨ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٧ .
(٥) منهج السالك : ٥٦ ، إصلاح الخلل : ١٤٠ .
(٦) الكتاب : ١ / ٥٢ ، وينظر : النكت : ١ / ١٨٢ .
(٧) البغداديات : ٢٥٦ ، الحلبيات : ٢٨٠ ، شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٧٧٧ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ٧٠٥ ، التخمير : ٣ / ٢٩٨ .
(٨) شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، المقتصد : ١ / ٤٠٧ ، التصريح : ١ / ١٨٨ ، شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٥٥ ، الإملاء : ٢ / ٢٦٨ ، الدر المصون : ١٠ / ٤٤٩ .

١) إلاّ الاستثنائية: نصّ النحاة على أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، وحكى ابن هشام عليه الإجماع [١]. وتردّد أبو علي في توجيهه، حيث قال: «كما لا يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، كذلك لا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها» [٢]؛ «لأن حرف الاستثناء في معنى حرف النفي» [٣]. وقال أيضاً: «وإنما كان كذلك لأن «إلا» مشبهة لـــ «إنّ» التي للجزاء» [٤].

وقيل غير ذلك [٥]. وأجاب أبو علي عن سؤاله: «فإن قلت فهلا لم يعمل ما قبلها أيضاً فيما بعدها؟» [٦] بما يطول إيراده. وعمل ما قبلها فيما بعدها مقيَّد بالاستثناء عند الجمهور، خلافاً للكسائي الذي يرى إطلاق الجواز [٧].

٢) حروف العطف: قال السيرافي: «منزلة «إلا» في هذا كمنزلة (واو) العطف؛ يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها» [٨]. وتعليله يطول. وهو منصوص عليه عند غيره [٩]. وللسهيلي على هذا إيراد يطول إيراده [١٠].

٣) إذا: نصّ بعض النحاة على عموم أنّ «إذا» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [١١]. والحقُّ أن هناك تفصيل؛ فـــ «إذا» الشرطية حاجز نحويٌّ ذو اتجاهين؛ كأدوات الشرط، كما نصّ عليه المرادي [١٢]. وأما «إذا» الفجائية فهي التي تحجز في اتجاه واحد؛ كالفاء الرابطة لجواب الشرط. ووجه كونها حاجزة مثل وجه «الفاء» التي ستأتي بعدُ، أو لمشابهتها لأختها في اللفظ [١].

٤) الفاء الرابطة لجواب الشرط: نصُّوا على أن ما بعد (فاء) الجواب لا يعمل فيما قبلها [٢]. ووجَّهوا على هذا العديد من الإعرابات [٣]. قلت: ولعل وجه كونها حاجزة في اتجاه واحد؛ هو إخراجها من باب العطف، وإدخالها في باب الشرط، الذي اكتسبت منه جزءاً من حكمه؛ إذ أن تضمنها لجزء من معنى الشرط أكسبها جزءاً من أحقية الشرط في الحجْز النحوي. وألحقوا بها –في

---

(١) الأصول : ١ / ٢٨٤ ، الرضي : ١ / ٤٠٣ ، التبيين : ٣٤٨ ، وينظر : المغني : ٧٦٩ .
(٢) البصريات : ٢ / ٧٨٤ .
(٣) الحجة : ٦ / ١٣٤ .
(٤) المسائل المنثورة : ٢٨٦ ، البصريات : ٢ / ٧٨٤ .
(٥) شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٢ ، التذييل : ٣ / ٦٢ ، ٨ / ٣٠٦ .
(٦) الإغفال : ١ / ٣٤٢ ، البصريات : ٢ / ٧٨٤ .
(٧) المسائل المنثورة : ٢٨٦ ، الرضي على الكافية : ١ / ١٧٠ .
(٨) شرح السيرافي : ٣ / ٩٠ .
(٩) الرضي على الكافية : ٢ / ١٤٥ .
(١٠) ينظر : نتائج الفكر : ٢٤٩ .
(١١) الروض الآنف : ٣ / ١٢٩ ، الدر المصون : ٧ / ١٧ .
(١٢) الجنى الداني : ٣٧٤ ، وينظر : مشكل مكي : ٥٦١ ، إعراب النحاس : ٥ / ١١٤ .
(١) شرح السيرافي : ٣ / ٩٠ - ٩٢ ، شرح الكافية الشافية :٣ / ١٥٩٨ ، الدر المصون : ٥ / ٣٧٩ .
(٢) إعراب النحاس : ٤ / ٢٨١ ، الإملاء : ١ / ١٧١ ، التذييل : ٩ / ٥٠ ، الدر المصون : ٣ / ٦٢٠ .
(٣) الإملاء :٢ / ١١٥ ، البحر : ١ / ٣٣١ ، التصريح : ١ / ٢٨٥ .

هذا الحكم –الفاء التي تشبهها، وهي الفاء السببية والاستئنافية [١].

الحواجز الشاذة

وردت حواجز مبعثرة وشاذة عن العديد من أئمة النحو، لم يعتمدها جمهور النحاة، واطَّرحوها، ولم يعتدُّوا بها. وإتماماً للموضوع رأيت أن أجمعها في موطن واحد، ذاكراً إياها في نقاط مختصرة، دون التفصيل فيها كثيراً؛ طلباً للاختصار. وهي حروف وأسماء مُنع فيها تقديم المعمول، الذي حكمه حكم تخطي العامل حذو القذة بالقذة، فهي حواجز في نظر القائلين بها. فتأمَّل.

١) لن: نُسب للأخفش عدُّه «لن» من الحواجز، ومنعه تخطي العامل والمعمول لها [٢]، ونُسب مثل هذا الرأي للخليل واعترضه سيبويه [٣]، كما نسب للكسائي واعترضه الجمهور [٤]. ولا طّراح هذا الرأي زعم الرضي الاتفاق على أن «لن» ليست حاجزا نحوياً؛ بدليل اتفاقهم على تخطي معمول المعمول لها في قولهم: «زيداً لن أضرب» [٥] وهي حجة سيبويه في الاعتراض على الخليل، وقد اعتمدها غير واحد ممن رفض هذا الرأي المنسوب للأخفش [٦].

ورفضوا قياسها على (ما) النافية [٧]، التي هي من الحواجز المعتمدة عند الجمهور؛ لخصوصية فيها دون بقية حروف النفي، كما تقدم.

٢) لم: نسب النحاس للأخفش رأيه هذا مع رأيه السابق حيث قال: «سمعت عليّ بن سليمان يقول: «لا يجوز عندي: (زيداً لن أضرب)... وكذا (لم)» ثم قال النحاس: «وحكيت هذا لأبي إسحاق [أي الزجاج] فأنكره، وقال: لم يقل هذا أحد» [١]. ولم أقف على أحد من النحاة عزا هذا الرأي في «لم» للأخفش غير النحاس. واطّراحه كاطّراح سابقه. وتقديم المعمول على «لم» غير منازع فيه [٢].

[٢].

٣) (لا) لنافية: أورد بعض النحاة عدَّ (لا) النافية من الحواجز، من غير نسبة لقائل [٣]. وهو

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٢٥٢/١، شرح الجمل: ٢٠٠/٢، المرادي على الألفية: ٢٨٤/٤، الصبان: ٧١/٢.
(٢) منهج السالك: ١٠٨ ، المغني: ١ / ٢٨٤ ، الأشموني: ٣ / ٢٧٨ ، المرادي : ٤ / ١٧٣ ، المساعد : ٣ / ٦٧ .
(٣) الكتاب : ١ / ٤٠٧ .
(٤) الأصول : ٢ / ١٤٧ ، معاني الزجاج : ١ / ١٦٠ ، ابن يعيش : ٨ / ١١٢ .
(٥) الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٧ .
(٦) التعليقة : ١ / ١٣٢ ، شرح الجزولية : ٢ / ٤٧٢ ، شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٣١ ، الصبان : ٣ / ٢٧٨ ، الدسوقي : ١ / ٢٨٧ ، الشمنّي : ٢ / ٦٨ .
(٧) التخمير : ٤ / ٨٩ ، الجنى الداني : ٢٧١ ، رصف المباني : ٢٨٥ .
(١) إعراب النحاس : ٤ / ٤٣٩ .
(٢) الكتاب : ١ / ١٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢١٧ ، الرضي على الكافية : ١ / ١٦٥ ، الارتشاف : ٥٤٦/٢ ، الصبان : ٢ / ٥٥ .
(٣) الرضي على الكافية : ٢ / ٢٣٥ .

رأي مطّرحٌ أيضاً [١]؛ كاطراح سابقيْه.

٤) **حروف الجواب:** أدرج الشلوبين والأعلم الشنتمري حروف الجواب ضمن الحواجز النحوية [٢]. وليس لهما نصيرٌ فيما وقفت عليه. ونصوص النحاة دافعة لهذا الرأي [٣].

٥) **ضمير الشأن:** أدخله العديد من النحاة ضمن الحواجز النحوية التي لا تقبل التخطّي [٤]. وأوردوه ضمن المعلّقات لأفعال القلوب [٥]. وهو مشكل؛ لأن الذين أدرجوه ضمن الحواجز النحوية أجازوا دخول النواسخ عليه، وتخطيها له بالعمل[٦]؟!

ولعل الشيخ يس تنبَّه لمثل هذا الإشكال، فأورد -نقلاً عن الدنوشري- أنه يعدّه حاجزاً نحويا إلا إذا دخلت عليه العوامل الناسخة [٧]. وهو أيضاً مشكل؛ ولذا رجع عنه آخراً. وحاول الإجابة الشاطبي عن هذا الإشكال بكلام يطول، ولم أقف فيه على نتيجة [٨].

ولعل النفس تميل إلى اطّراح هذا الرأي -وإدراجه في هذا الموطن- والسير خلف أبي حيان، والصبان، ويس -في رأيه الأخير- الذين يرون عدم إدراجه ضمن الحواجز [٩].

٦) **السين وسوف:** ذهب كلٌّ من: المبرّد -في أحد قوليه- والعكبري والسهيلي وشيخه ابن الطراوة وتلميذه ابن القيم إلى إدراج حرفي التنفيس ضمن الحواجز التي لا تقبل التجاوز [١]. وهذا الرأي غير معتبر عند جمهور النحاة [٢].

وفصّل الشيخ عضيمة في الاعتراض عليه في كتابه (دراسات)، وفي حاشية على (المقتضب). قال أبو حيان: «حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده فيما قبله، على أنّ فيه خلافاً شاذا، وصاحبه محجوج بالسماع» [٣].

---

(١) السابق : ٢ / ٢٩٧ .
(٢) شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٤٧٧ ، النكت للأعلم : ١ / ٦٩٩ .
(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٤ / ١٢٩ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٣٤٧ ، حاشية الصبان : ١ / ٢١١ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب : ٥١٨ ، شرح الوافية لابن الحاجب : ٢٩٠ ، المرادي : ٤ / ٢٩٥ ، الأشموني : ٤ / ٥٥ ، الخضري : ١ / ١٠٢ .
(٥) شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٥٦ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٥٨ .
(٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٩ .
(٧) حاشية يس على التصريح : ١ / ١٨٣ .
(٨) المقاصد الشافية : ٢ / ٧٨ - ٧٩ .
(٩) الارتشاف: ١/ ٤٨٥، ٢/ ٣، حاشية الصبان على الأشموني: ٤/ ٥٥، حاشية يس على التصريح: ٢ / ٢٦٥.
(١) المقتضب: ٢ / ٥ ، ٨ ، التبيان: ٢ / ١١٥ ، ٨٧٧ ، إتحاف الحثيث: ٢٠٢، الروض الأنف : ٢ / ٢١٧ ، نتائج الفكر : ١٢١ - ١٢٧ ، بدائع الفوائد : ١ / ٨٩ .
(٢) الكتاب : ١ / ١٥ ، النكت : ١ / ١٠٨ ، المغني : ١ / ١٣٨ ، الأشموني : ١ / ٤٤ .
(٣) البحر المحيط : ٦ / ١٩٤ .

ولم ينسب هذا الخلاف الشاذ لقائل في هذا الموطن، وهو ما فعله تلميذه السمين [١]، وهو دليل على الإطراح يضاف إلى عدم اعتبار الجمهور هذا الرأي، ونصّهم على رفضه[٢].

٧) قد: تفرَّد السهيلي بإيراده «قد» ضمن الحواجز، وتبعه ابن القيم [٣]. وهو رأي أكثر اطّراحاً لتفرُّد قائله. واعترض أيضاً الشيخ عضيمة تفرُّد السهيلي في هذا الموطن [٤]. ولم يعبأ النحاة بهذا الرأي [٥]. وكلام السهيلي يدفع بعضه بعضاً. وتفصيله يطول.

إزالة الحواجز

يمكن أن تتلخَّص إزالة النحاة للحواجز في الأمور الآتية:

أولاً: التَّسمية: التسمية تزيل عن الحاجز النحوي حكمه في منع تخطي العامل، كما هو معلوم ومقرَّرٌ عند النحاة [٦]، وعليه نصّ المبرد وابن جني وغيرهما [٧]. قال ابن السراج: «إن سميت بـــ (كم) قلت: «هذا كمٌ قد جاء» ... و(إنّ) إذا سميت بها قلت: «هذا إنٌّ» ...» [٨] و«إنّ» من الحواجز النحوية المقرَّرة سابقا. وهذه الإزالة تشمل جميع الحواجز عند التسمية بها [١]. وللتسمية آثار أخرى خارجة عن إطار هذا البحث؛ من حيث الإعراب والتركيب ... إلخ

ثانياً: الإسناد: مجيء الإسناد في هذه الحواجز يزيل كذلك حكمها في منع تخطي العامل، وهو فرع عن التسمية، فتقول على سبيل المثال كما يقول المعربون: يعمل «إنّ» النصب والرفع، أو تلزم «رب» صدرَ الكلام، فهما في موضع الفاعل، ولولا هذا التخطي لعمل الفعل، وإلغاء كونهما من الحواجز لما صحَّ هذا الإسناد [٢].

ثالثاً: التركيب: أورد ابن مالك في شواهد التوضيح أن «ما» الاستفهامية –وهي من الحواجز النحوية المتفق عليها –إذا رُكِّبت مع «ذا» فإن العوامل تتخطاها [٣]، وهو ما أشار إليه غير واحد من النحاة [٤]. وأشار السهيلي والدماميني إلى أنّ تخطي العوامل للحاجز النحوي بالتركيب خاص بـــ «ماذا»

---

(١) الدر المصون : ٢ / ٤٦٣ .
(٢)التعليقة : ١ / ١٣٢ ، ابن يعيش : ٧ / ١١٣ ، البسيط : ٢ / ٦١٨ .
(٣) نتائج الفكر : ١٢٣ ، بدائع الفوائد : ١ / ٩٠ .
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم :٢ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .
(٥) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣٣٥، النكت: ٢ / ٧٥٩، الارتشاف: ٢ / ١٤٤، ٢٥٦ ، تعليق الفرائد : ٤ / ١٢٣.
(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١ ـ ٣٦ (بولاق) ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣١ ، الخزانة : ٧ / ٣٢٠ .
(٧) المقتضب : ٤ / ٣٢ ، الخصائص : ١ / ١٣٠ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٤٣٧ .
(٨) الأصول (باختصار) : ٢ / ١٠٨ ـ ١١٠ .
(١) ينظر : الرضي على الكافية : ٢ / ١٤١ .
(٢) ينظر : النواسخ الفعلية والحرفية ، د/ أحمد ياقوت : ١٥٩ .
(٣) شواهد التوضيح على الجامع الصحيح لابن مالك : ٢٠٤ ـ ٢٠٦ .
(٤) ينظر : رصف المباني : ١٨٦ ـ ١٨٧ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥٩ ، ٣ / ٢٨٠ ، تعليق الفرائد : ٢ / ٢٠٠ ، حاشية يس على التصريح : ١ / ١٣٨ .

الاستفهامية دون غيرها [١].

رابعاً: الخروج عن المعنى الحقيقي أو الأصلي: تنازع النحاة في كون الخروج عن المعنى الحقيقي يزيل حكم الحاجز في منع تخطي العوامل، فابن جني وابن هشام مع بعض شراح (المغني) يرون هذا الخروج مزيلاً لحكم الحاجز النحوي. وقرّروا تخطي العامل له في هذه الحال [٢]، خلافاً لابن مالك الذي لا يرى لهذا الخروج تأثيراً في الحكم [٣]. والتفصيل يطول.

خامساً: الاتساع بالظرف أو الجار والمجرور: أجاز ابن هشام تقديم الظرف والجار والمجرور على حاجزين نحويين هما: (ما) النافية، ولام القسم؛ من باب الاتساع مع الظرف والجار والمجرور، لكنه قيّده بالضرورة مع (ما) النافية، وأطلق الجواز مع (لام) القسم [٤]؛ فنشأ عن هذا إشكال لدى شراح (المغني)، إذ لا وجه للتفرقة في هذا القيد بين هذين الحاجزين [٥]. وأجاب الشمني عن هذا الإشكال بما يطول إيراده [٦].

ويظهر أن هذا الاتساع خاص بهذين الحاجزين – إن سُلّم رأي ابن هشام – لعموم إطلاق النحاة لمنع تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الحواجز النحوية [١]، خلافاً لما يُفهم من كلام الشلوبين بجواز تخطي الجار والمجرور والظرف لهذه الحواجز اتساعاً [٢].

سادساً: الاستثبات: المقصود بالاستثبات: التحقُّق من الحكم؛ لأنه بمعنى طلب الثبوت [٣]، وفسَّره الشيخ خالد الأزهري: بمجيء الاستفهام لغرض الجواب [٤]. وأشار أيضاً إلى أن الاستثبات يزيل عن الاستفهام منع تخطي العوامل عند الكوفيين فقط [٥]. وهل هو خاص ببعض أدوات الاستفهام، أو يشمل جميع أدوات الاستفهام؟ مسألة فيها خلاف وتفصيل أورده أبو حيان وغيره [٦]. وإيراده يطول.

---

(١) الروض الأنف : ٢ / ١٦٨ ، تعليق الفرائد للدماميني : ٢ / ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .
(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١٣٠ ، ٢ / ١٨٤ ، ٣ / ١٠٧ ، المغني : ١ / ١٤١ ـ ١٤٢ ، حاشية الدسوقي على المغني : ١ / ١٥٤ ، حاشية الشمنّي : ١ / ٢٨٧ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، ٣ / ٦١ .
(٤) المغني : ١ / ٩٨ ، ٢ / ٥٩٠ ـ ٥٩١ .
(٥) ينظر : حاشية الدسوقي على المغني : ١ / ١٠٥ ، ٢ / ٢٢٤ .
(٦) حاشية الشمني (المنصف من الكلام) : ٢ / ٢٩ .
(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢١٩ ، المساعد : ١ / ٣٠٩ ، المطالع السعيدة للسيوطي : ١ / ٣٧١ .
(٢) شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٤٧٦ ـ ٤٧٨ .
(٣) الخصائص : ١ / ٣٤٩ .
(٤) التصريح : ١ / ٢١٠ .
(٥) السابق : ٢ / ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .
(٦) ينظر: الارتشاف: ٢ / ٢٧٤، منهج السالك: ١٠٦، المساعد: ١ / ٤٣٤ ، ٢ / ١١٣ ، همع الهوامع : ٣ / ١٠ .

وحاصل الأمر أنّ هذه الأمور السابقة أتى بها الحكم النحوي لإزالة الحواجز النحوية، والتعليل في هذا والتفصيل يخرج عن الغرض ويذهب بالمقصود.

اختراق الحواجز

نصّ النحاة على خصوصية الجار في تخطي عمله للحاجز النحوي، أي أنّ له القدرة في اختراق أيّ حاجز نحوي أمامه؛ ولذا قال السمين: «لا يعمل فيه -أيّ الحاجز النحوي -إلا أحد شيئين: إما حرف جر، نحو: «بمن تمر؟»، وإما المضاف نحو: «غلام مَن عندك؟ »[١] .

وهذه الخصوصية للجار في تخطي الحاجز النحوي تشمل العديد من الأسماء الحواجز، كأسماء الشرط، و(كم) و(كايٍّ) من كنايات العدد، كما أشار إليه غير واحد من النحاة [٢]. مع التسليم بأنها تكثر مع أسماء الاستفهام، كما نصّ عليه غير واحد من النحاة [١].

ووجه هذا الاختراق للحواجز مع حروف الجر علّله ابن يعيش بقوله: «لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر. وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها؛ لتنزيلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم» [٢].

وهذا التعليل أورده في غير موطن [٣]، كما نص عليه غير واحد من النحاة، وهو المعتمد عند الجمهور [٤]، خلافاً لتعليل آخر مغاير أورده الشيخ عبد القاهر، يطول إيراده [٥]، ولم أقف على نصير له.

واستند ابن جني على منع النحاة تعليق حرف الجر؛ حيث قال: «من ذلك قولهم: «بأيهم تمرر أمرر» فقدموا حرف الجر على الشرط فأعملوا فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط» [٦].

ومنْع تعليق حرف الجر عن عمله، وأنه لا يقبل الحواجز منصوص عليه عند النحاة [٧]، وبه رد الفارسي على الزجاج في (الإغفال) بكلام أطال فيه الاحتجاج ثم قال: «إن هذا يقتضي تعليق

(١) الدر المصون : ٢ / ١٣ (بإضافة الجملة المعترضة على النص) .
(٢) ينظر : الكشاف : ٣ / ١٣٢، شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٥٣ ، حاشية الأمير على المغني : ١ / ٣٦ ، ١٢٧ .
(١) معاني الفراء : ٢ / ٢٥٤ ، إعراب النحاس : ٥ / ١٢٣ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٤٨١ .
(٢) ابن يعيش : ٢ / ٤٠٩ .
(٣) السابق : ٤ / ٣٣١ ، ٥ / ١١٨ .
(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٥٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٥ / ١٢٣ .
(٥) المقتصد : ١ / ٢٢٥ .
(٦) الخصائص : ١ / ٣٥٢ .
(٧) الجنى الداني للمرادي : ٥٥٢ ، المقاصد الشافية للشاطبي : ١ / ٥٠٨ ، تخليص الشواهد : ١٥٩ .

حرف الجر، وحروف الجر لا تعلَّق» [١] وعلّق عليه ابن الخشاب بقوله: «يريد لا تُمنع العمل في اللفظ بما يحول بينها وبين التأثير في مجرورها» [٢]. أي: أنها لا تقبل الحواجز، وهو المراد تقريره.

وللبطليوسي كلام طويل في توجيه (لام) الجر من قولهم: «لا أبالك» من حيث الاعتداد بها من وجه، وعدم الاعتداد بها من وجه آخر؛ مستنداً على منع تعليق حرف الجر، وأنه لا يقبل الحواجز [٣].

واشترط أبو حيان لاختراق حرف الجر للحاجز النحوي أن يكون متعلَّقه بعد الحاجز النحويِّ وليس قبله [١]. ولم أقف على هذا الاشتراط عند غيره، وهو وجيه؛ إبقاءً لحقّ الحاجز النحوي – المخترق –في منع تخطي المتعلق. فتأمَّل.

والذي قُرِّر لحرف الجر في تخطي الحاجز واختراقه، مقرَّرٌ أيضاً للمضاف، كما سبق في نص السمين المتقدم، وهو منصوص عليه عند غير واحد من النحاة [٢].

ووجهه كوجه حرف الجر؛ في تنزيل المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه [٣]؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة [٤].

هذا هو رأي الجمهور. ولابن جني رأي مغاير في تفسير هذا الاختراق من قبل المضاف، بناه على رأيه السابق في حرف الجر، وجعله من باب (التدرُّج)، أي أنه لما ساغ هذا الاختراق مع حرف الجر «تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم» [٥].

وحاصل الأمر أن عدم استقلال حرف الجر أو المضاف يبيح هذا الاختراق، كما أن تنزيله منزلة الجزء يجعل كأن الاختراق لم يحصل، كما أشار إليه غير واحد من النحاة [٦]. وأوقع تحامل أبي حيان في الاعتراض على ابن مالك في التناقض بين إجازة هذا الاختراق [٧]، والمنع منه عند إقرار ابن مالك له [٨]. وتفصيل هذا مما يطول.

---

(١) ينظر : الإغفال : ٧٢/١-٧٤

(٢) المرتجل : ٣٤٥ .

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٧ .

(١) التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٤ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٠٣ ، الارتشاف : ٢ / ٥١٠ ، ٣ / ١٠٩ ، تعليق الفرائد : ٤ / ١٧٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩١ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١ / ٣٦٨ ، التخمير : ٢ / ١٣٨ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٥٢٥، شرح عمدة الحافظ لابن مالك: ١ / ١٦٨، المغني: ٢ /٥١٥، التصريح: ١٠٣/٢

(٥) الخصائص : ١ / ٣٥٢ .

(٦) ينظر : المقتصد : ٢ / ١١٠٩ ، تمهيد القواعد : ٥ / ٢٤٩٨ ، حاشية الدسوقي على (المغني) : ١ / ٣٨ .

(٧) التذييل : ٣ / ١٤٤ ، منهج السالك : ٤١٣ ، الارتشاف : ٢ / ٥١٠ ، ٣ / ١٠٩ ، البحر المحيط : ٧ / ٣٣٣ .

(٨) الارتشاف : ١ / ٣٨١ ، وهو متكرر في مواطن كثيرة من التذييل والتكميل .

النتائج العامة

أولاً: هناك فرق بين الحاجز والفاصل، وقد يخلط بينهما بعض النحاة؛ كالسهيلي حينما نصّ على أن الفعل يحسُن تذكيره مع الفاعل المؤنث إذا كثرت الحواجز بينهما[١]. والنحاة هنا يعدُّون هذا فاصلاً وليس حاجزاً [٢]. فبينهما عموم وخصوص؛ فكل حاجز فاصل، وليس كل فاصل حاجزاً. فتأمَّل.

ثانياً: ما حُكم على تنزله منزلة الجزء من الكلمة لا يعتدُّ به حاجزاً؛ ولذا تتخطاه العوامل، ويقف عند هذا الحد، وهو الكثير، كما في أصل حروف النفي -باستثناء «ما» -والتنفيس وغيرهما [٣].

وقد يترقى من عدم الاعتداد به حاجزاً إلى عدم الاعتداد به فاصلاً؛ إذا كثر استعماله، مثل: (لا) النافية؛ ولذا دخلت بين حرف الجر والاسم المجرور -الذي لا يقبل الفصل أو التعليق -ولم يعتدّوا بها فاصلاً ولا حاجزاً [٤].

ثالثاً: فرّقوا بين تعلُّق حرف الجرو تعليقه؛ فبنوا على (التعلُّق) منع الحاجز بين الحرف ومجروره، وبنوا على التعليق منع الحاجز بين الجار والمجرور ومتعلَّقه. ونصوص النحاة مشيرة إلى شيء من هذا مفرَّقاً [٥].

رابعاً: حروف الجر لا تقبل الحواجز، وفي الوقت نفسه لها القدرة على اختراق الحواجز، كما سبق.

وألحقوا بها حروف الجزم، وجعلوهما من باب واحد كما نصّ عليه سيبويه [٦]. وهذا الإلحاق من وجه دون وجه؛ فهي لا تقبل الحواجز [٧]، ولكن ليس لديها القدرة على اختراقها -كحروف الجر -لاختصاصها بالفعل المضارع.

خامساً: الفعل لا يجوز أن يحجز بينه وبين معموله بحاجز -يوقف عمله -إلاّ في أفعال القلوب. قال ابن يعيش: «لا يجوز أن يعلّق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه» [١] أي أن الحواجز نادرة بعد الفعل.

---

(١) نتائج الفكر : ١٣٠ .
(٢) الكتاب : ١ / ١٢٠ ، سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤١٣ ، شرح السيرافي : ٥ / ٤٣ .
(٣) المقتضب : ٢ / ٨ ، ابن يعيش : ٢ / ٤٠٩ ، ٤ / ٣٦٨ ، الرضي على الكافية : ١ / ٤٠٢ .
(٤) ينظر : ابن يعيش : ٤ / ٣٦٩ ، الرضي على الكافية : ١ / ٤٠٢ .
(٥) التذييل : ٣ / ١٤٤ .
(٦) الكتاب : ٣ / ١١١ .
(٧) السابق
(١) ابن يعيش : ٢ / ٣٨٣ .

سادساً: جميع المعلّقات في باب «ظن» حواجز نحوية معتمدة، باستثناء ضمير الشأن المشكل، الذي جمعوا له بين النقيضين: عدُّه حاجزاً، وجواز تخطي العوامل له، كما سبق بيانه.

سابعاً: تقلُّ الحواجز بعد الحرف؛ فهي وإن كانت قياسية بـــ «ما» الكافة في باب «إن وأخواتها» إلا أنها قليلة أو شاذة مع غيرها من الحروف العاملة، وبيانه يطول. بينما الحواجز مع الاسم هي الكثيرة، كما تقدم.

ثامناً: الحواجز كما تشمل المنع من العمل، تشمل كذلك المنع من التفسير [١]؛ ولذا منعوا اسم الفعل أن يعمل فيما قبله [٢].

ونصّوا على منع الحواجز عند نصب الاسم على الاشتغال [٣]، وألحقوا به منع الحواجز في باب الإخبار بالذي [٤].

تاسعاً: في إطار الحواجز في بنية الكلمة وظّفوا الحكم بكون الحاجز حصيناً أو غير حصين؛ فبنوا عليه عديداً من أحكام الإعلال والإبدال [٥].

عاشراً: الحواجز التي في بنية الكلمة يضعف الاعتداد بها إذا كانت في طرف الكلمة [٦]. هذا من وجه، ومن وجه آخر –مقابل –أجازوا في الطرف ما منعوه في أول الكلمة أو وسطها؛ من ذلك أنهم اغتفروا اجتماع الواوين وليس بينهما حاجز، إذ كان ذلك في الطرف [٧].

والحمد لله الذي بنعمته وفضله تتم الصالحات

(١) التذييل : ٦ / ٢٩٩ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٦٨٠ .
(٢) عمدة الحافظ لابن مالك : ٢ / ٧٣٩ ، شرح شذور الذهب : ٥٤٧ .
(٣) شرح ابن الناظم : ١٧٤ ، التذييل : ٦ / ٢٩٢ ، تمهيد القواعد : ٥ / ٢٢٧١ .
(٤) شرح الجزولية للشلوبين: ٣ / ١١٠٥، شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧٧٣ ، المرادي : ٤ / ٢٩٥ ، الأشموني : ٤ / ٥٠٥ .
(٥) المفصل : ٥٤١ .
(٦) المقتضب : ١ / ٢٦٥ ، الأصول : ٣ / ٢٨٨ - ٢٩٠ ، الخصائص : ١ / ٦٩ .
(٧) الخصائص : ١ / ٢١٠ .

المصادر والمراجع

- **إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث** / العكبري. (ت ٦١٦هـ) تحقيق محمد إبراهيم سليم . القاهرة : مكتبة ابن سينا.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** / لأبي حيان الأندلسي. (ت ٧٤٥ هـ) – تحقيق د/ مصطفى النماس. القاهرة : دار النسر الذهبي، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** / البطليوسي. (ت ٥٢١هـ) – تحقيق د/ حمزة النشرتي. الرياض : ط١، ١٣٩٩هـ ، دار المريخ.
- **إعراب القران** / أبو جعفر النحاس. (ت ٣٣٨هـ) – تحقيق د/ زهير زاهد. – بيروت : عالم الكتب، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ.
- **الأشباه والنظائر** / السيوطي. – دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٧هـ ، (ت ٩١١هـ) ، تحقيق مجموعة.
- **الأصول في النحو** / أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج. (ت ٣١٦هـ)– تحقيق د/ عبدالحسين القتلي. – بيروت : مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- **الإغفال** / ابو علي الفارسي. (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق د/ عبدالله الحاج ابراهيم . أبو ظبي : ط١ – ١٤٢٤هـ ، المجمع الثقافي
- **الأمالي النحوية** / ابن الحاجب. (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق هادي حمودي. بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** / أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد ،كمال الدين النحوي الأنباري. (ت ٥٧٧ هـ) . دار إحياء التراث العربي.
- **الإيضاح العضدي** / أبو علي الفارسي. (ت٣٧٧هـ) – تحقيق د/ حسن فرهود . ط٢، ١٤٠٨هـ ، دار العلوم
- **الإيضاح في شرح المفصل** / ابن الحاجب. – بغداد : ١٩٨٢م ، مطبعة العاني، تحقيق د/ موسى بناي العليلي
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** / ابن أبي الربيع. – بيروت : ط١، ١٤٠٤هـ، دار الغرب ، تحقيق د/ عياد الثبيتي .
- **التبيان في إعراب القرآن** / العكبري. (ت٦١٦هـ) – تحقيق علي البيجاوي، عيسى الحلبي ، القاهرة.
- **التبيين عن مراتب النحويين** / العكبري. (ت ٦١٦هـ) – تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين . الرياض : ط١، ١٤٢١هـ ، العبيكان

- **التذييل و التكميل** / ابو حيان. (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم ، ودار كنوز اشبيليا.
- **التعليقة على كتاب سيبويه** / الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق د/ عوض القوزي. القاهرة : مطبعة الأمانة، – ط١، ١٤١٠هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني** / الحسن المرادي. (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، و الإستاذ محمد نديم فاضل . بيروت : دار الآفاق الجديدة.
- **الحجة للقراء السبعة** / الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله. دمشق : دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل** / البطليوسي. (ت ٥٢١هـ) – تحقيق د/ مصطفى إمام . القاهرة : ط١، ١٩٧٩م ، الدار المصرية .
- **الخصائص** / أبو الفتح عثمان ابن جني. (ت٣٩٢ هـ) – تحقيق محمد علي النجار. بيروت : عالم الكتب، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** / أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود السمين الحلبي. (ت ٧٥٦هـ) – تحقيق د/ أحمد الخراط . دار القلم، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام** / أبو القاسم السهيلي. (ت٥٨١هـ) – تعليق وضبط طه عبدالرؤوف سعد. بيروت : دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- **الكتاب** / لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه. – (ت ١٨٠ هـ).
ط١، ١٣١٦هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر.
ط٣، ١٤٠٨هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** / الزمخشري. (ت٥٣٨هـ) لبنان : دار المعرفة
- **الكناش في النحو والصرف** / أبو الفداء الملك المؤيد. جامعة قطر ، ١٤١٣هـ ، تحقيق د/ علي الكبيسي ، د/ صبري إبراهيم .
- **المرتجل** / ابن خشاب. (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق علي حيدر– دمشق : ١٣٩٢هـ .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** / ابن عقيل. (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق د/ محمد بركات – دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ ،
- **المسائل البصريات** / أبو علي الفارسي. (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق د/ محمد الشاطر. القاهرة : مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ .
- **المسائل المشكلة (البغداديات)** / أبو علي الفارسي. (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق د/ يحيى مراد . بيروت : ط١، ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية .

- **المسائل المنثورة** / أبو علي الفارسي. (ت٣٧٧هـ) – تحقيق مصطفى الحدري . دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية .
- **المسائل للحلبيات** / أبو علي الفارسي. (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق د/ محمد الشاطر، القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤٠٥هـ .
- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** / السيوطي. (ت٩١١هـ) – تحقيق د/ نبهان ياسين. بغداد : دار الرسالة، ١٩٧٧م.
- **المفصل في علم العربية** / الزمخشري. – بيروت : ط٢، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة..
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** / الشاطبي. (ت٧٩٠هـ) – تحقيق مجموعة، مكة المكرمة : ط١، ١٤٢٨هـ ، معهد البحوث جامعة أم القرى.
- **المقتصد في شرح الإيضاح** / عبدالقاهر الجرجاني. (ت٤٧١هـ) – تحقيق د/ كاظم المرجان، بغداد : وزارة الثقافة والأعلام العراقية ، ١٩٨٢م .
- **المقتضب** / أبو العباس المبرد ، (ت ٢٨٥ هـ) – تحقيق عبدالخالق عضيمة، بيروت : عالم الكتب
- **المقرب** / أبو الحسن علي الأشبيلي ابن عصفور. (ت ٦٦٩هـ) – تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري. – ط ١ ، ١٣٩١هـ .
- **المنصف** / ابن جني. (ت٣٩٢هـ) – تحقيق محمد عبدالقادر عطا. ط١، ١٤١٩هـ. – بيروت : دار الكتب العلمية .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** / أبو الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري. (ت ٤٧٦هـ) – تحقيق زهير سلطان. الكويت : منشورات معهد المخطوطات العربية، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ.
- **النواسخ الفعلية والحرفية (دراسة تحليلة مقارنة)** / أحمد سليمان ياقوت. – مصر : دار المعارف، ١٩٨٤م.
- **أمالي ابن الشجري** / هبة الله بن علي الحسني. (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق د/ محمد الطناحي. القاهرة : ط١، ١٤١٣هـ ، مطبعة المدني.
- **أمالي السهيلي** / أبو القاسم السهيلي. (ت٥٨١هـ) ، تحقيق د/ محمد البنه . القاهرة : ط١ ، ١٣٩٠هـ ، مطبعة السعادة .
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القران** / العكبري. (ت٦١٦هـ) بيروت : ط١، ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلمية.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** / ابن هشام . (ت ٧٦١ هـ) بيروت : دار الجيل.

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** / الزبيدي. عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١، ١٩٨٧م ، تحقيق د/ طارق الجنابي .
- **بدائع القوائد** / ابن القيم الجوزية. (ت٧٥١هـ)، بيروت : دار الكتاب العربي.
- **تخليص الشواهد و تخليص الفوائد** / ابن هاشم الأنصاري. (ت ٧٦١هـ) – تحقيق عباس الصالحي. بيروت : دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **تذكرة النحاة** / ابو حيان الأندلسي. (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن . بيروت : ط١ ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** / الدماميني. (ت٨٢٧هـ) – تحقيق د/ محمد المفدى. الرياض : ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٤٠٩هـ ، مطابع الفرزدق.
- **تفسير البحر المحيط** / أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي. (ت ٧٤٥هـ) – تحقيق مجموعة. ط ١ ، ١٤١٣هـ . – بيروت : دار الكتب العلمية.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** / محمد بن يوسف (ناظر الجيش). – القاهرة : ط١، ١٤٢٨هـ ، دار السلام ، (ت٧٧٨هـ) ، تحقيق ستة من الدكاترة .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية لابن مالك** / المرادي. (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق عبدالرحمن سليمان. القاهرة : ط٢، مطبعة الحلبي.
- **حاشية الخضري على ابن عقيل** / محمد الدمياطي الخضري. (ت١٢٨٧هـ)، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي.
- **حاشية الدسوقي على المغني**./ القاهرة : مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
- **حاشية الشمني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)** / تقي الدين الشمني. – مصر : المطبعة البهية .
- **حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب** / لابن هشام. – القاهرة : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- **حاشية الصبان على الأشموني على الفية ابن مالك** / أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (ت١٢٠٩هـ) – تحقيق د/ عبدالحميد هنداوي، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٣٩هـ .
- **حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي على شرح التصريح**. دار الفكر .
- **خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب** / عبدالقادر البغدادي. – بيروت : دار الكتب العلمية ، (ت١٠٩٣هـ) – تحقيق د/ محمد طريفي. – ط١، ١٤١٨هـ.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** / محمد عبدالخالق عضيمة. – القاهرة : دار الحديث.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** / المالقي. – دمشق : مطبوعات مجمع العربية ، (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق د/ احمد الخراط .
- **سر صناعة الأدب** / أبو الفتح عثمان ابن جني. – بيروت : دار الكتب العلمية، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق محمد حسن إسماعيل . – ات ط١ ، ١٤٢١ هـ.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** / ابن عقيل. (ت٧٦٩هـ)، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي.
- **شرح الأشموني مطبوع مع حاشية الصبان** / الأشموني. – بيروت : المكتبة العصرية، ١٤٣٩هـ ، تحقيق د/ عبدالحميد هيداوي.
- **شرح الإمام الدماميني على المغني** / الدماميني. (ت٨٢٨هـ)، مصر : المطبعة البهية .
- **شرح التسهيل** / محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الاندلسي ابن مالك . (ت٦٧٢هـ) – تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وزميله. – القاهرة : هجر للطباعة، ط١ ، ١٤١٠هـ.
- **شرح التصريح على التوضيح** / الشيخ خالد الأزهري. – بيروت : دار الفكر .
- **شرح التصريف** / أبو القاسم الثمانيني. (ت٤٤٢هـ) – تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد،
- **شرح ألفية ابن مالك** / بدر الدين ابن الناظم. – بيروت : دار الجيل، تحقيق د/ عبدالحميد السيد .
- **شرح الكافية الشافية** / ابن مالك. (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي . ط١ ، ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث ،
- **شرح اللمع** / العكبري. (ت ٤٥٦هـ) – تحقيق د/ فائز فارس. الكويت : ط١، ١٤٠٥هـ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- **شرح المفصل** / يعيش بن علي بن يعيش الزمخشري ابن يعيش. – بيروت : عالم الكتب، ت ٦٤٣هـ .
- **شرح المفصل (التخمير)** / صدر الأفاضل. (ت٦١٧هـ) ، تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين – بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- **شرح المقدمة الجزولية (الكبير)** / أبو علي عمر الأزدي الشلوبين. – بيروت : مؤسسة الرسالة، تحقيق د/ تركي العتيبي.
- **شرح المقدمة الكافية (رسالة دكتوراه)** / ابن الحاجب. (ت ٦٤٦هـ) – تحقيق: جمال مخيمر. كلية اللغة العربية، ١٤٠١هـ، جامعة الأزهر .
- **شرح المقدمة المحسبة** / طاهر أحمد بابشاذ. (ت٤٦٩هـ) – تحقيق خالد عبدالكريم. الكويت : ط١، ١٩٦٧م.،

- **شرح الوافية نظم الكافية** / ابن الحاجب. (ت٦٤٦هـ) – تحقيق د/ موسى العايلي . النجف : مطبعة الآداب ، ١٤٠٠هـ.
- **شرح جمل الزجاجي** / علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي ابن عصفور. (ت ٦٦٩ هـ) – تحقيق د/ صاحب أبو جناح. – مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية،
- **شرح شافية ابن الحاجب** / محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي. (ت ٦٨١هـ) – تحقيق ثلاثة من الأساتذة. بيروت : دار الكتب العلمية – ١٤٠٢هـ.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** / ابن هشام الأنصاري. (ت٧٦١هـ) – تحقيق عبد الغني الدقر سوريا : الشركة المتحدة للتوزيع.
- **شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ** / ابن مالك. (٦٧٢هـ) – تحقيق عدنان الدوري . بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ
- **شرح كافية ابن الحاجب** / محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي. (ت ٦٨٦هـ) – بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ – ١٤١٩ هـ.
- **شرح كتاب سيبويه** / لأبي سعيد السيرافي. (ت ٣٦٨ هـ) – تحقيق د/ عبدالمنعم هريدي. – جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي، الكتاب السادس عشر.
- **شرح مغني اللبيب (شرح المزج)** / الدماميني. (ت٨٢٨هـ) – تحقيق د/ عبدالحافظ العسيلي . القاهرة : ط١، ١٤٢٩هـ ، مكتبة الآداب
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** / ابن مالك. (ت٦٧٢هـ). – بيروت : عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- **مشكل إعراب القران** / مكي بن أبي طالب. (ت٤٣٧هـ) – تحقيق د/ حاتم الضامن . بيروت : ط٤، ١٤٠٨هـ ، مؤسسة الرسالة ،
- **معاني القران** / أبو زكريا الفراء. (ت ٢٠٧هـ) – تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح شلبيي . الدار المصرية للترجمة
- **معاني القران وإعرابه** / أبو إسحاق إبراهيم الزجاج. (ت ٣١١هـ) – تحقيق د/ عبدالجليل شلبي. القاهرة : دار الحديث، ط١، ١٤١٤هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** / ابن هشام ، (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين . بيروت : مكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ .
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** / أبو حيان الأندلسي.(ت٧٤٥هـ). (رسالة دكتوراة في أمريكا، غير مطبوعة).
- **نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار** / مصطفى الأطهوي. – طرابلس ليبيا : ط١، ١٩٩٢م ، منشورات كلية الدعوة، تحقيق إبراهيم زبيدة .

- **نتائج الفكر في النحو** / أبو القاسم السهيلي. (ت٥٨١هـ) ، تحقيق د/ محمد البناء. ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** / السيوطي. (ت٩١١هـ) – تحقيق د/ عبدالعال مكرم. الكويت : ط١، ١٤٠٠هـ ، دار البحوث العلمية